

لِرُؤْمَانِيَّةٍ إِذْ هِيَ الْإِمَامَةُ
حَسْمًا لِلْفَوْضَى الدِّينِيَّةِ

تأليف فضيلة العلامة الإمام الشيخ

فَخْرُ السَّامِدِ



دار الأنصار بالقاهرة

لِرُؤْيَايِكَ أَزْهَبُ الْإِمْتِنَانِ
حَسَمًا لِلْفَوْضَى الدِّينِيَّةِ

تأليف فضيلة العلامة الجاهد الشيخ

مُحَمَّدُ الْحَسَنُ الْبَلَدِي

دار الأندلس

بمطبع دار الأندلس
بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى : ١٣٨٨ هـ

الطبعة الثانية : ١٣٩٠ هـ

الطبعة الثالثة : ١٣٩٨ هـ

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله .

إليك - أيها القارئ الكريم - هذه الرسالة العلمية الفذة التي تحمل عنوان « لزوم اتباع مذاهب الأئمة حسماً للفوضى الدينية » ، وقد ألفها والذي رحمه الله لما كان واقعاً في شرك مرضه الأخير جواباً لسؤال توجه به إليه - وإلى غيره من العلماء الأفاضل - فضيلة الشيخ أحمد البيانوني حفظه الله ، فتجشم مشاق الإجابة بالبحث والتدقيق العاملين ، بالرغم من معاناته الآلام الشديدة .

ولقد ضمنها فضيلة الأستاذ البيانوني في كتابه « الاجتهاد والمجتهدون » جزاءه الله تعالى خيراً ، إلا أنني قمت بالمقارنة بين ما جاء في كتابه وبين النسخة المخطوطة في مكتبتي فראيت تغييراً غير مقصود في بعض الكلمات وتقديماً وتأخيراً وحذفاً لكلمات أحياناً ، ولقاطع كاملة أحياناً أخرى ، وأنا أعلم أن ذلك إنما وقع سهواً من الناشرين للكتاب ، فلا يسعني إلا أن أبرئهم من ساحتهم .

والآن أضع الرسالة بين يديك — أيها القارئ — لتكون على علم بهذا الموضوع الجلل — موضوع الاجتهاد — الذي كثيراً ما لاكنه الألسنة القاصرة من غير فهم ولا روية ، وقد سعت في هذه الرسالة أن أضع الحق في نصابه في النقل عن الأصل المخطوط متحريراً فيها الأمانة العلمية التي نشأنا عليها والذي رحمه الله .

ومن الجدير بالذكر أن أعترف بفضل ومساهمة فضيلة الأستاذ عبد الحميد طهماز في النظر في بعض للسائل الواردة فيها ، لا سيما وقد قرأها والذي عليه وعلى فضيلة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد علي للراد كما يظهر ذلك في التواقيع التي ذيلت بها خاتمة هذه الرسالة ، كان والذي رحمه الله يفعل ذلك من حرصه على عدم الاستقلال بإصدار الفتوى بنفسه مع كفايته لذلك تواضعاً منه ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

ضحوقة الخامس من ذي الحجة سنة ١٣٨٩هـ

١٩٧٠ / ٢ / ١١ م

محمود الخادم

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الأستاذ الفاضل الشيخ محمد الحامد المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد ، فقد جاءني شاب بالنصوص التالية ، ألقاها إليه بعض دعاة
اللامذهبية ، فأرجو التفضل بالجواب الشافي صيانة للمسلمين من أن
ينهاروا في تيار الآراء والأهواء ، بعد طرح أقوال العلماء والفقهاء ،
أبقاكم الله أنصاراً للحق ، وذخراً للإسلام والمسلمين ، آمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سورية — حلب : الجبيلة
أحمد عز الدين البيانوني

في ٢١ من صفر ١٣٧٨

١ — « إذا صح الحديث فهو مذهبي »

(١) ابن عابدين في الحاشية (٦٣ / ١) وفي رسالته : رسم المقتضى
(٤ / ١) من مجموعة رسائل ابن عابدين .

(ب) الشيخ صالح الغلافي في « إيقاظ المهمل » (ص ٦٢) .

(ج) ونقل ابن عابدين عن « شرح العناية » لابن الشحنة الكبير شيخ ابن الهمام ما نصه : « إذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ، ويكون ذلك مذهبه ، ولا يخرج مقلده عن كونه حقيقياً بالعمل به فقد صح عن أبي حنيفة أنه قال : « إذا صح الحديث فهو مذهبي » وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة » .

٢ - « لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه » .

وفي رواية : « حرام على من لا يعرف دليلاً أن يفتي بكلامى » .

وقد زيد في رواية : « فأتنا بشر نقول القول اليوم ، ونرجع عنه غداً » .

وفي أخرى : « ويحك يا يعقوب (وهو أبو يوسف) لا تكتب كل ما تسمع مني ، فاني قد أرى الرأي اليوم ، وأتركه غداً ، وأرى الرأي غداً ، وأتركه بعد غد » .

ابن عبد البر في « الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء » (ص ١٤٥) وابن القيم في « أعلام الموقعين » (٣٠٩/٢) وابن عابدين في حاشيته على البحر الرائق (٢٩٣/٦) ، وفي رسم للفتي (ص ٣٢٩ و ٣٢٠) والشعراني في المبين (٥٥/١) بالرواية الثانية والثالثة رواها عباس الدوري في « التاريخ » لابن معين (١/٧٧/٦) .

٣ — وقال الشعرائي في الميزان : (٦٢/١) ما مختصره :

واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
أنه لو عاش حتى دوت الشريعة ، وبعد رحيل الحفاظ في جمعها من
البلاد والشعور ، وظفر بها ، لأخذ بها وترك كل قياس كان قاسه ،
وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غيره بالنسبة إليه . .

٤ — وما دام العلماء قد خدموا الحديث الشريف ، فبينوا صحيحه
من سقيبه ، وناسخه من منسوخه . . . فلم لا يسوغ لأهل العلم بذلك
أن يجتهدوا في الدين كما اجتهد الأئمة الأولون ؟

لرسوم اتباع مذهب الزُمنة سما للفوضى الرمنية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، وعلى آله
وصحبه ، والهيدين بهديه .

أما بعد ، فيطيب لبعض الناس أن يشاغبوا على المذاهب المتبعة ،
التي استنفذ أصحابها وسعهم في استنباط الأحكام من منابعها الأصلية
وفي تركيز القواعد الشرعية العامة ، التي تنبئ عليها جزئيات الأحكام ،
وفرعات التكاليف ، وبذا عظمت النعمة الإلهية علينا بكثرة الزوة
العلمية ، ووفرة المعرفة الدينية ، فأصبح صرح التشريع الإسلامي
مشيد البناء ، شامخاً إلى العلاء ، بعيداً عن الفوضى التي شاعت في الأمم
قبلنا ، (من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم
فرحون) .

لكن هذا الفريق من الناس يعمدون إلى زعزعة الثقة بها ،
ويدعون إلى اجتهد جديد مائل ، ولو لم يكن لاستيفاء شروطه
باطلاقها مكان في الوجود الآن ، ليزعم القاصرون في عقولهم وفي علومهم

أنهم أهله وحمله لوائه ، وأن لهم أن يجتهدوا كما اجتهد الأولون ،
مستدركين على مذاهبهم أموراً هم مقصرون بزعمهم فيها ، وهم من أجل
هذا يعمدون إلى نشر كلمات مخلصة ألقاها الأئمة رحمهم الله تعالى إبراء
لذمهم ، وتخفيفاً للعبء الديني عن كواهلهم ، وإقصاء لجرائر السوء أن
تسحب بعدهم بسببهم ، لكنهم ألقوها إلى الكاملين في مداركهم
وعلومهم ، ليحسنوا التصرف العلمي بها ، فيقوموا العوج في بعض
الشئون ما استطاعوا ، بفرض وجوده وتقدير حصوله ، وإذا كقول
كل منهم رحمهم الله تعالى : (إذا صح الحديث فهو مذهبي) ونحو هذا
مما سترى توليته وجهته الحسنة السليمة ، إن شاء الله تعالى .

يبد أن بعض الرقعاء طبلوا له وزمروا ، وقاموا ينعمون في الأوساط
الساذجة بوجوب إعادة النظر في مقررات الأئمة ، متمثلين بكلام هو في
ذاته حق لكنهم أرادوا به باطلاً .

والذي علينا علمه والعمل به ، وهو ماقرره فقهاؤنا رحمهم الله تعالى
من أن الاجتهاد المطلق في الأحكام ممنوع بعد أن مضت أربعائة سنة من
هجرة سيدنا ومولانا محمد رسول الله ، عليه وآله الصلاة والسلام .
وهذا ليس حجباً على فضل الله تعالى ، أن يمنح ناساً من متأخري
هذه الأمة مثل ما منح ناساً من متقدميها ، كلا فإنه لا حجب على فضل
ربنا سبحانه ، ولكن لئلا يدعى الاجتهاد من ليس من أهله ، فنقع في
فوضى دينية واسعة ، كالتى وقعت فيها الأمم من قبلنا .

من أجل ذلك رأى العلماء الاتقياء ، إقفال هذا الباب إشفافاً على هذه الأمة ، أن تقع في الخبط والحلط ، باتباعها أدعياء الاجتهاد الذين ليست لهم مؤهلات المجتهدين ، لاعلماً ولا ورعاً ولا نوراً ربانياً وتوفيقاً إلهياً ، وفتحاً رحمانياً ، كالذي فتحه الله على سابقينا ، الذين كانوا مع هذا كله على قرب من زمن النبوة ، والإسلام غرض طرى ، لم يعمل فيه الزمن عمله تكديراً لصفاته ، وتغييراً لروائه .

ألا فيعلم الناس عموماً والرقعاء منهم خصوصاً أن المجتهد المطلق ، من شرطه أن يكون في العلم بالعربية كالعرب أنفسهم ، قبل أن تدخل المعجزة لغتهم ، ليفهم النصوص الدينية من كتاب وستة ، فهماً صحيحاً غير مشوب بكمثورة . وعلى هذا ينبغي أن يصل إلى مستوى في فهم أساليب البيان العربي يفرق به بين الصريح والظاهر ، والجمل ، والحقيقة ، والجاز ، والعام ، والخاص ، والمحكم والمتشابه ، والمطلق والمقيد والنص . . . إلخ .

ومن شرطه أن يكون عارفاً بالكتاب (القرآن الكريم) معرفة تامة ، إذ هو الأصل الأول للتشريع ، والبحر الزاخر للعلم .

ومن شرطه أن يكون ملماً باللغة الشريفة ، وهي أقوال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تسليماً ، وأفعاله ، وتقريراته لمن يفعل في حضوره شيئاً ، فإن سكوته عليه علامة الجوار ، إذ لو كان حراماً

لهي عنه من لمحيث إنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تسليماً معصوم عن
العصيان ومنه الكتمان .

هذا الإسلام بالسنة الشريفة التي تتعلق بها الأحكام التشريعية ،
بوجه عام سليم ، بحيث يفرق بين صحيحها وضعيفها ، ليس متيسراً
لكل أحد .

ومن شرط المجتهد أن يكون طارفاً كل المعرفة ، بالناسخ والمنسوخ
من الأحكام ، فلا يعتمد للنسوخ دون الناسخ الذي استقر عليه العمل
لأنه متأخر في الوجود عن المنسوخ ، والعبرة للمتأخر وروداً سنة كان
أو كتاباً .

ومن شرطه معرفة مواقع الإجماع لكيلا يخرج عنه فيكون متبعاً
غير سبيل المؤمنين .

قال الله تعالى : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى
ويتبع غير سبيل المؤمنين فوله ما تولى ونصله جهنم وساعت مصيراً) .

ومن شرطه أيضاً معرفة القواعد الأصولية للكتاب الكريم ،
والسنة الشريفة التي اصطلاح عليها العلماء والفقهاء والأصوليون ، وما لم
يعرفها المعرفة الثامة كان قاصراً أو لا يجدر به القعود في مقعد الاجتهاد
الطلق وتسم ذروته الرفيعة .

وأن يكون في هذا معروفاً بتلقي العلم عن أهله ومشهوداً له بالتحقيق
الدقيق ، وغير مطعون عليه في علم أو عمل أو اعتقاد ، بل يكون عدلاً ،
فاضلاً كاملاً ، قادراً على الغوص في لجج العلم وأعمقائه ومكامن الحجاج .
وله من قوة المعرفة بعلم الأحكام والاستنباط منها ، النصيب الأوفى ،
والحظ الأوفر ، ليقدر على قياس ما لا نص فيه على ما فيه نص ، قياساً
صحيحاً غير متعذر .

الأمة الإسلامية على وطرة عددها ، لم يبلغ منها نبوغ الاجتهاد إلا
عدد قليل لصعوبة ارتقاء درجته ، وبلوغ الغاية فيه . فلنعرف لأنفسنا
ضعفها ، ولنسر وراء الأئمة ، فذا أسلم وأعلم وأحكم .

ولا يدعى الاجتهاد المطلق في زماننا إلا ناقص العقل ، قليل العلم ،
رقيق الدين . وقد رأينا بعض الحقى الذين زعموا الاجتهاد لأنفسهم
يطلعون علينا بالغرائب من الاستنباطات التي لا تستحق قبولا من عابد
عائل ، فضلاً عن عالم عامل ، ورحم الله امرأ عرف حده فوقف عنده .

نعم قد تعرض بعض الحوادث في زماننا هذا مما لم يجهده الناس من
قبل ، فيتشوقون إلى معرفة أحكامها .

والمخلص من الحيرة هو النظر في فروع الفقه وقواعده الكلية فإنه
كفيل بتعريفنا بحكم الجديد من الحوادث ، فلقد توسع أقدمونا من الفقهاء

في تقدير الحوادث واستنباط أحكام لها فكتبوا كثيراً وكثيراً جداً ،
حتى صار ما كتبوه بحوراً زاخرة ، يغوص الخواصون إلى قيعورها ،
ويستخرجون منها درراً صافية جديرة بالاعجاب .

على أنه لا مانع من الاجتهاد للتعرف إلى أحكام جزئية فردية
طارئة ، ولكن لا يتقنه إلا أفراد معدودون الآن تشخص عنهم بلاد
الاسلام وأقطاره ، وليس هو لكل من يرى نفسه عالماً ، أو يزعمه
البسطاء من الناس عالماً .

وإنما أجزنا هذا لأن الاسلام كامل في ذاته ، وما من حادثة تقع
تحت أديم السماء إلا وله حكم فيها ، وقد قال الله تعالى : (اليوم أكملت
لكم دينكم وأنست عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) .

فلن يقف شرع الله الكامل جامداً أمام الحوادث لا يمدى حراكها
وقد نفى الله سبحانه النقص عنه .

وبعد فنحن ملتزمون مذاهبنا فيما عدا الحوادث الفذة ولنا
مجتهدين ، حتى نفق من الأحاديث الشريفة ابتداء ، فان انظار الأئمة
أبعد وأعق من أنظارنا القاصرة ، قد أسرجوا لنا الفقه والجوهر فما
علينا أن تبسح إلا ما أقروه ، كما لو أفتونا به وهم 'أحياء' ، لاسيما
والأحاديث النبوية الشريفة ، فيها صحيح النبوت ، وفيها حسنة ، وفيها
ضعيفة ، ومنها المنسوخ حكمه ، ومنها الموضوع للصنوع الذي لا أصل

له ، فافتحام لجنة الاجتهاد ، مهلكة على الضعفاء

خل عنك الاوهام يا أم عمر ودعينا من طيشك المجهود
كتب الله : كل خير وير ثابت في الوقوف عند الحدود

ثم إن فتح باب الاجتهاد في هذا الزمن ، مؤذن بتعدد المجتهدين
الادعياء ، تعدوا لا يحيط به حصر ، اذ كل من أنس في نفسه — بزعمه
— القدرة على الاجتهاد ، دعا إلى تقليده واتباعه ، وهنا الكارثة
الكبرى ، والنصبة العظيمة ، ونشئت الشغل ، وتفرق الجمع ، وتمزيق
الوحدة ، وكل ذا يستجمع من المصائب والبلايا ، ما يحرص كل عاقل
على اجتناب الأخذ بأي سبب موصل إليه .

اللهم ألهمنا رشدنا ، وأعدنا من شر أنفسنا ، وأوقفنا عند حدود
الأدب ، واصرف عنا الغرور ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه
غيرك ، يا كريم . . . آمين .

فصل

ولننظر بعد إلى تلك الكلمات ، التي أثارها هؤلاء الفوضويون متوخين بها حاجة في أنفسهم ، لا يستجيب إلى فضاها لهم ، إلا من شاء أن يكون معولاهدماً لصرح الاسلام ، وهو الدين الثين الذي لن يشاده أحد إلا غلبه ، وصير سعيه رماداً تشتد به الريح في يوم طاصف .

وليكن على بال هؤلاء ، أن العلماء يعرفون تلك الاقوال ، التي فاه بها الأئمة رضى الله تعالى عنهم ، ولكتهم إلى جانب هذه المعرفة ، يدركون الهدف الذي استهدفه الأئمة منها ، والعالم العاقل يفهم ما يعنيه العالم العاقل .

الكلمة الأولى :

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : (إذا صح الحديث فهو مذهبي) وقد ذكرها العلامة الشيخ ابن عابدين في حاشيته الكبرى المسماة (رد المحتار) وفي رسالته المسماة (رسم الفتى) .

ونقل أيضاً عن (شرح الهداية) لعلامة ابن الشحنة قوله : (إذا

صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ، ويكون ذلك مذهبه ، ولا يخرج مقلده عن كونه حنفياً بالعمل به ، فقد صح عن أبي حنيفة أنه قال : (إذا صح الحديث فهو مذهبي) .

وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة . اهـ .

أقول : إنما لا تنازع في صحة ذلك عن الإمام ، لكنه ليس على إطلاقه ، إذ ليس كل أحد يقوى على الاجتهاد والاستنباط ، فالمراد به من بلغ هذا البلوغ ، وأدرك هذا المدرك ، أما صغار المحصنين فإن اقتداءهم بأئمتهم أحد عاقبة ، وأسلم غائلة . وإن تعدوا طورهم اغتراراً بأنفسهم ، هلكوا وأهلكوا . وكان من أمانة النقل العامي على ناشرها وقد عزاها الى (رسم المفتي) و (رد المختار) لابن عابدين كان عليه أن يذكر التعقيب عليها لئلا يوضع ناظرها الساذج موضع الحيرة فيجنى عليه في دينه ، إذ لم يبق له اطمئناناً الى مذهب إمامه .

وإليك التعقيب الذي كتبه ابن عابدين ، فقد قال في (رسم المفتي) بالحرف الواحد :

قلت : ولا يخفى أن ذلك لمن كان أهلاً للنظر في النصوص ومعرفة محكمها من منسوخها ، فإذا نظر أهل المذهب في الدليل وعملوا به ، نسبتة إلى المذهب ، لكونه صادراً بأذن صاحب المذهب ، إذ لا شك أنه

لو علم بضعف دليله رجع عنه ، واتبع الدليل الأقوى .

ولقد ارد المحقق ابن الهمام على المشايخ حيث أفتوا بقول الامامين
— أى أبى يوسف ومحمد — بأنه لا يعدل عن قول الإمام إلا
لضعف دليله .

(وأقول) أيضاً : ينبغي تقييد ذلك بما إذا ما وافق قولاً في المذهب
إذ لم يأذنوا بالاجتهاد فيما خرج عن المذهب بالكلية مما اتفق عليه
أئمتنا ، لأن اجتهادهم أقوى من اجتهاده ، فالظاهر أنهم رأوا دليلاً أرجح
مما رأاه حتى لم يعملوا به ، ولهذا قال العلامة قاسم في حق شيخه خاتمة
المحققين الكمال بين الهمام : لا يعدل بأبحاث شيخنا التي تخالف المذهب .

وقال في تصحيحه على القدوري : قال الإمام العلامة الحسن ابن
منصور بن محمود الأوزجندی المعروف بقاضخان في كتاب الفتاوى
رسم المفتى في زماننا . من أصحابنا من إذا استفتى عن مسألة إن كانت
مروية عن أصحابنا — الحنفية — في الروايات الظاهرة بلا خلاف
بينهم ، فإنه يميل إليهم ويفق بقولهم ولا يخالفهم برأيه ، وإن كان
مجتهداً لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدوهم ، واجتهاده
لا يبلغ اجتهادهم ، ولا ينظر إلى قول من خالفهم ، ولا تقبل حجته
أيضاً ، لأنهم عرفوا الأدلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ضده ،
إلخ ثم نقل نحوه عن شرح برهان الأئمة على أدب القضاء
للخصاف .

(قلت) : لكن ربما عدلوا عما اتفق عليه أئمتنا لضرورة ونحوها ،
كما سرفى الاستشجار على تعليم القرآن ونحوه من الطاعات التى يكون فى ترك
الاستشجار عليها ضياع الدين كما قررناه سابقاً ، فينتد يجوز الافتاء
بمخالف قولهم كما تذكره قريباً عن الحلوى القدسي ، وسيأتى بسطه
أيضاً آخر الشرح عند الكلام على العرف .

(والحاصل) أن ما خالف فيه الأصحاب إمامهم الأعظم لا يخرج
عن مذهبه إذا رجحه المشايخ المعتبرون ، وكذا ما بناء المشايخ على
العرف الحادث لتغير الزمان أو للضرورة ونحو ذلك ، لا يخرج عن
مذهبه أيضاً ، لأن ما رجحوه لترجح دليله عندهم مأذون به من جهة
الامام ، وكذا ما بنوه على تغيير الزمان والضرورة ، باعتبار أنه لو كان
حيّاً لقال بما قالوه لأن ما قالوه إنما هو مبنى على قواعده أيضاً ،
فهو مقتضى مذهبه (انتهى المقصود من كلام العلامة ابن عابدين رحمه
الله تعالى) .

والذى نقلته عنه هنا من (رسم الفتى) له ، أوسع مما ذكره فى
(رد المحتار) له ، حول هذا الموضوع . وبهذا يتضح المراد من قول
الامام رحمه الله تعالى ، ويطلبه الباعثون للفتنة الدينية من إقادها
والحمد لله تعالى .

الكلمة الثانية :

قال الإمام أبو حمزة، رحمه الله تعالى :

(لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه) .

وفي رواية : (حرام على من لا يعرف دليله أن يفتي بكلامه) .

وقد زيد في رواية : (فإنا بشر نقول القول اليوم ، رجع عنه غداً) .

وفي أخرى : (ويحك يا يعقوب سوهو أبو يوسف — لا تكتب كل ما تسمع مني ، فإني قد أرى الرأي اليوم ، وأتركه غداً ، وأرى الرأي غداً ، وأتركه بعد غد) . اهـ .

ثم عزا الناشر هذه الروايات إلى ما أخذها من كتب الرواية والعلم . وقد ظفرت بقول أبي يوسف نحو هذا ، رواه ابن خيثم الجوزية في الجزء الثاني من كتابه (أعلام الموقعين) فقال : وقال بشر بن الوليد قال أبو يوسف : لا يحل لأحد أن يقول مقالنا حتى يعلم من أين قلنا . اهـ .

غير أن الروايتين الثالثة والرابعة وجدتا في (الميزان) للإمام الشعراني ما يشاكلها مروياً عن الإمام مجاهد أحد أئمة السلف وهو :

وكان مجاهد يقول لأصحابه لا تكتبوا عنى كل ما أفتيت به ، وإنما يكتب الحديث ، ولعل كل شيء أفتيتكم به اليوم أرجع عنه غداً . اهـ .

وقد عزا الناشر إلى ميزان الشعراني ، أنه قول للإمام أبي حنيفة ولكنى بعد البحث الدقيق عنه وجدته قوة لمجاهد . وهذا لا يضير ، بآى تقدير ، فإن الورع فى الدين سر بال سلفنا الصالح كلهم أجمعين ، وهو إن دل على شيء فإنه يدل على أن القوم متخلون عن حظوظ أنفسهم ، وقد أخلصوا لله تعالى فى الاستنباط ، فكانوا أسرى الدليل الدينى ، سلس له قيادهم ، وقام عليه رشادهم ، فهم لا يتمتعون عن الرجوع إلى الحق ، ولا يستعصون عن التراسى فى أحضانه .

وقد أفتى الشيخ الإمام عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى إنساناً فتوى ثم تبين له أنه أخطأ فيها ، وقد ذهب عنه المستفتى ، وهو لا يعرفه ، فبعث من ينادى ثلاثة أيام فى القاهرة - وكان فيها - بخطه فى فتياه ، وأن الصواب خلافها .

وفى كتاب أمير المؤمنين عمر إلى أبى موسى الأشعرى ، وقد ولاء القضاء : (. . .) ولا يتمتع قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت لرشدك أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم لا يطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التهادى فى الباطل) .

هذه سنة المخلصين من العلماء والفقهاء ، فهى مكرمة أكرمهم الله

بها . وإذا نظرنا إلى أن المجتهد ذو أطوار في اجتهاده ، وأنه قد يتبين له اليوم من الدليل ما لم يتبين بالأمس ، ازدادنا يقيناً بأن هذه الخطوة هي محض الرشاد ، وأنها واجبة الاتباع ، لكن ما رجع عنه الأئمة مما كانوا قد اعتمدوه معروف لدى أصحابهم والأمناء من أرباب النقل عنهم . وكله مبسوط في كتب الفقه أيما بسط ، فلم يبق مجال بعد في الشغب على مذاهبهم بالقاء الشكوك فيها ونشر الريب لدى العامة البسطاء ، فإنه يلقيهم في متاهات فكرية لا حدود لها فيخبطون في دينهم خبط عشواء ، يتعسرون معالم الطريق فلا يجدونها .

ومن الحسن جداً أن تذكر هنا قول شيخنا الإمام الكوثرى طيب الله تراه ، في مکتوباته المطبوعة ، بعنوان (مقالات الكوثرى) أن المذهبية قنطرة اللادينية ، أى فهي تدفع إليها ، وتلقى غير المذهب في أحضانها ، فيعرق آخر الأمر من دينه ، فيخسر الحسran المبين ، (وعلى نفسها جنت براقش) فليحذر الموفق هذا المزلق فإنه وخيم العاقبة سيء المنبة .

وسبب ذلك الضلال كله ، تشكيك متكك فيج الفكر ، ناقص العلم قليل العقل ، ولأن أهل مكة أدرى بشعابها ، فإن أهل الفقه أدرى بمذاهب أئمتهم ، ما تقرر منها هو ما وقع الرجوع عنه ، فليثق الله هؤلاء المشاغبون الذين يجادلون بغير روية وليلقوا على أنفسهم ثلاً يظهر عوارهم أمام المحققين أساطين العلم وأعلام اليقين .

أما قوله الإمام : (لا يحل لأحد أن يغني غوثنا حتى يعلم من أين أخذناه) .

وفرواية (حرام على من لا يعرف علي بن أبي طالب يغني بكلامي) . ١٠٥٠

فاليك تحقيق النظر العلمي فيه :

إنه كان من الجدارة العلمية بكان أن يتبع الفاسر هذا الذي نفسه
عن الإمام ، بتوضيح العلماء له ، وتفسيرهم إياد ، بأنه بالنسبة لقوم دون
قوم ، ولقرين دون آخر ، فإن المفتين درجات ، فبعضهم ناقل فقط ،
وبعضهم مرشح ، وألذي يشترط في هذا لا يشترط في ذلك ، كما سترى
إن شاء الله تعالى ، فالمرجع مشروط في افتائه أن يكون عارضا بالدلائل ،
وأهلا للنظر فيها ، بالمقارنة بينها والنوازلة ، فحسباً دقيقاً وغوصاً عميقاً
فاذا صدر بعد هذا صدر عن عرفان ، وأفق على بينة وبرهان ، وإذا
لم يبول الأمر هذا الاهتمام ، وله من الأهلية ماله ، كان مفرطاً آثاراً لتضيده
نعمة الله عليه ، وإلغائه على نفسه باب تحقيق أدنه إمامه في فتحه ،
وقد كان من الواجب الدين عليه أن يسير الحقائق سبراً صحيحاً ، هو
فوق القضاء من العلم بمحض التقليد ، بلا معرفة للدليل ، وذاشاً أن
القاصرين الناذون لهم في حكاية أقوال الأئمة من غير استدلال لها ،
كالذي عليه عامة العلماء والمتفقيه في سائر الأعصار والامصار .

ومن أجل هذا الذي قاله الإمام رحمه الله تعالى ، وللحرية الدينية

المنوحة شرعاً في العلم أيضاً ، شمر أقوياء العلماء عن سوا عدا جلد ،
تنظروا في المآخذ والمصادر للأحكام وقاروا بينها ، فرجع لديهم قول
الإمام تارة ، وقول صاحبيه أخرى . ولكن هؤلاء لا يدعون الاجتهاد
الطلق ، فإن يحوهم تدور في فلك المذهب ، وتسير في خططه وقواعده
فهم مرجحون فقط ، ولا يعدو اجتهادهم حدود الترجيح .

وقد أحببت قبل توضيح الفقهاء لتلك القولة من الامام ، أن أنقل
هنا خلاصة وجيزة عن طبقات الفقهاء مما نقله في (رسم المقي) العلامة
الشيخ ابن عابدين عن رسالة في هذا الموضوع للعلامة الكبير شمس الدين
محمد بن سليمان الشيرازي كمال باشا ، من علماء القرن العاشر الهجري .
وإني أكتفي هنا بمجرد التعداد مع التمثيل القليل ، ابتعاداً عن
التطويل لطيف للقائم عنه :

(الطبقة الاولى) طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة ومن
سلك مسلكهم من غير تقليد لاحد .

(الثانية) طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر
أصحاب أبي حنيفة القادرين على استخراج الاحكام عن الادلة حسب
القواعد التي قررها أستاذهم ، وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع .

(الثالثة) طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب
المذهب ، كالخصاف ، والطحاوي ، والكرخي ، والحلواني ،

والرخصى ، وقاضيان ، فاهم لا يقدران على مخالفة الامام
لكنهم يستنبطون حسب أصول قررها .

(الرابعة) طبقة أصحاب التخرج من المقلدين كالرازي الجصاص
— وهو غير الفخر الرازي الشهير — وأصحابه ، فاهم لا يقدران على
الاجتهاد ، لكنهم لاحاطتهم بالأصول يقدران على تفصيل قبول ذي
وجهين عن صاحب المذهب .

(الخامسة) طبقة أصحاب التخرج من المقلدين كالقدوري وصاحب
المداية ، وأمثالها ، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على
البعض الآخر .

(السادسة) طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والأقوى ،
والضعيف وظاهر الرواية ، وظاهر المذهب ، والروايات النادرة
كأصحاب المتن للمعتبر ، كصاحب الكنز وصاحب المختار ، وشأنهم ألا
ينقلوا في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة .

(السابعة) طبقة المقلدين الذين لا يقدران على ما ذكر ، ولا
يفرقون بين الغث والسمين ، ولا يميزون الشهاب من اليمين ، بل
يجمعون ما يجدون كحاطب ليل ، فالويل لمن قلداهم كل الويل . (انتهى
بإختصار) .

واسمع بعد إلى توضيحه في (رسم المفتى) لتلك الكلمة المروية عن

الامام رحمه الله تعالى ، قال : (ثم اعلم) أن قول الامام : لا يحل لاحد أن يفتي بقولنا . . إلخ يحتمل معنيين :

(أحدهما) أن يكون المراد به ما هو المتبادر منه ، وهو أنه إذا ثبت عنده مذهب إمامه في حكم ، كوجوب الوتر مثلاً ، لا يحل له أن يفتي بذلك حتى يعلم دليل إمامه ، ولا شك أنه على هذا خاص بالمفتي المجتهد ، دون المقلد الخض ، فإن التقليد هو الأخذ بقول الغير بغير معرفة دليله . قالوا : فخرج أخذه مع معرفة دليله ، فإنه ليس بتقليد ، لأنه أخذ من الدليل لا من المجتهد ، بل قيل : إن أخذه مع معرفة دليله ، نتيجة الاجتهاد لأن معرفة الدليل إنما تكون للمجتهد لتوقفها على معرفة سلامته من المعارض ، وهي متوقفة على استقرار الأدلة كلها ، ولا يقدر على ذلك إلا المجتهد . أما مجرد معرفة أن المجتهد الفلاني أخذ الحكم الفلاني من الدليل الفلاني فلا فائدة فيها ، فلا بد أن يكون المراد من وجوب معرفة الدليل على المفتي أن يعرف حاله حتى يصح له تقليده في ذلك مع الجزم به وإفتاء غيره به ، وهذا لا يتأتى إلا في المفتي المجتهد في المذهب وهو المفتي حقيقة ، أما غيره فهو ناقل .

(لكن) كون المراد هذا بعيداً لأن هذا المفتي حيث لم يكن وصل رتبة الاجتهاد المطلق ، يلزمه التقليد لمن وصل إليها ولا يلزمه معرفة دليل إمامه إلا على قول .

ثم قال بعد كلام طويل :

(الثاني) من الاحتمالين أن يكون المراد الافتاء بقول إمام تخریجاً واستنباطاً من أصوله .

(قال) في التحرير وشرحه : (مسألة) افتاء غير المجتهد بمذهب مجتهد تخریجاً على أصوله ، لا نقلا عنه ، إن كان مطلعاً على مبانيه ، أى ما أخذ أحكام المجتهد ، أهلاً للنظر فيها قادراً على التفریع على قواعده ، متسكناً من الفرق والجمع والمناظرة في ذلك ، بأن يكون له ملكة الاقتدار على استنباط أحكام الفروع المتجددة التي لا نقل فيها عن صاحب المذهب من الأصول التي مهدها صاحب المذهب . وهذا المسمى بالمجتهد في المذهب ، جاز . وإلا يكن كذلك لا يجوز . وفي شرح البديع للهندي وهو المختصر عند كثير من المحققين من أصحابنا وغيرهم .

ثم قال بعد كلام : وقيل يجوز مطلقاً أى سواء كان مطلعاً على المأخذ أم لا ، عدم المجتهد أم لا ، وهو مختار صاحب البديع وكثير من العلماء ، لانه ناقل . فلا فرق فيه بين العالم وغيره ، وأجيب بأنه ليس الخلاف في النقل بل في التخرج لأن النقل لعين مذهب المجتهد يقبل بشرائط الراوى من العدالة وغيرها اتفاقاً . (انتهى ملخصاً أى ما نقله عن التحرير وشرحه) .

ثم قال الشيخ ابن عابدين بعد كلام طويل :

(فقد) تحرر مما ذكرناه أن قول الإمام وأصحابه : (لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا) ، محمول على فتوى المجتهد في المذهب بطريق الاستنباط والتخريج ، كما علمت من كلام التحرير وشرح البديع ، والظاهر اشتراك أهل الطبقة الثالثة والرابعة والخامسة في ذلك ، وأن من عداهم يكتفى بالنقل ، وأن علينا اتباع ما نقلوه لنا عنهم ، من استنباطاتهم غير للنصوص عن المتقدمين ومن ترجيحاتهم ، ولو كانت لغير قول الإمام كما قررناه في صدر هذا البحث ، لأنهم لم يرجحوا ما رجحوه جزافاً ، وإنما رجحوا بعد اطلاعهم على المأخذ ، كما شهدت مصنفاتهم بذلك (اهـ : كلام الشيخ ابن عابدين) .

أقول : وهذا هو المعقول المقبول ، ولا تعطل الافتاء في ديار الاسلام ، ولما وجدنا من يحير جواباً في مسألة إلا أقل من قليل من العلماء الاعلام ، وفي هذا الذي اعتمدته الفقهاء كفاية لذوي الافهام ، والسلام .

الكلمة الثالثة :

قال الشعرائي في الميزان : واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بقريضة مارويناه آنفاً عنه من ذم الرأي والتبري منه ، ومن تقديمه النص على القياس ، أنه لو طاش حتى دوت أحاديث الشريعة ، وبعد رحيل الحفاظ في جمعها من البلاد والشعر وظفر بها ، لأخذ بها وترك كل قياس كان قاسه ، وكان القياس يقل في مذهبه كما قل

في مذهب غيره بالنسبة إليه ، لكن كما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابعي التابعين في المدائن والقري والثغور ، كثر القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورة لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها ، بخلاف غيره من الأئمة ، فان الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الأحاديث وجمعها في عصرهم من المدائن والقري ودونوها فجاءت أحاديث الشريعة بعضها بعضاً ؛ فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقلته في مذاهب غيره .

ويحتمل أن الذي أضاف إلى الإمام أبي حنيفة أنه يقدم القياس على النص ظفر بذلك ، في كلام مقلديه ، الذين يلزمون العمل بما وجدوه عن إمامهم من القياس ، ويتركون الحديث الذي صح بعد موت الإمام ، فالإمام معذور ، وأتباعه غير معذورين ، وقولهم إن إمامنا لم يأخذ بهذا الحديث لا ينهض حجة لاحتمال أنه لم يظفر به ، أو ظفر به لكن لم يصح عنده ، هو قد تقدم قول الأئمة كلهم : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وليس لاحد معه قياس ولا حجة إلا طاعة الله ورسوله بالتسليم ؛ (انتهى كلام الشعراني) . وقد أثبت به كاملاً غير مقتضب لشكون فكرة الشعراني واضحة لدى القاري .

ولعلك ترى في الاحتمال الثاني الذي ذكره تليظاً بالإمام منه ، واعتذاراً عنه ، وتوركاً على أتباعه المقلدين ؛ وكلمته بأي تقدير ، كلمة حرة فيما يرى ، على أنه قد نزه ساحة الإمام في كلام سابق لها في

(الميزان) ، عن الأخذ بالقياس مع وجود النص : ومما قاله في هذا :
وقد روى الامام أبو جعفر الشيرازي - نسبة إلى قرية من قرى
بلخ - بسنده المتصل إلى الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول :
كذب والله وانفري علينا من يقول عنا : إنا تقدم القياس على النص ،
وهل يحتاج بعد النص إلى قياس ؟ !

وكان رضي الله تعالى عنه يقول : نحن لا نقيس إلا عند الضرورة
الشديدة ، وذلك لأننا نغفل أولاً في دليل تلك المسألة من الكتاب
والسنة ، أو أقضية الصحابة ، فإن لم نجد دليلاً قسنا حينئذ مكرهاً عنه
على منطوق به بجماع اتحاد العلة بينهما .

وفي رواية أخرى عن الامام : إنا تأخذ أولاً بالكتاب ثم بالسنة
ثم بأقضية الصحابة ، ونعمل بما يتفقون عليه ، فإن اختلفوا قسنا حكماً
على حكم بجماع العلة بين المسألتين حتى يتضح المعنى .

وفي رواية أخرى : إنا نعمل أولاً بكتاب الله ثم بسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، ثم بأحاديث أبي بكر وعمر وعثمان وعلى
رضي الله عنهم .

وفي رواية أخرى أنه كان يقول : ما جاء عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فعلى الرأس والعين بأبي هو وأمي وليس لنا مخالفته ، وما
جاء عن غيره فهم رجال ونحن رجال (انتهى ما نقله الشيرازي عنه) .

وقال في مكان آخر من الميزان : وقد تبعنا محمد الله أقواله —

أى أبى حنيفة - وأقوال أصحابه لما ألفت كتاب أدلة المذاهب فلم أجد قولاً من أقواله أو أقوال أتباعه إلا وهو مستند إلى آية أو حديث أو أثر ، أو إلى مفهوم ذلك ، أو حديث ضعيف كثرت طرقه - أى فصار حسناً - أو إلى قياس صحيح على أصل صحيح ، فمن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابى المذكور ، وبالجمله فقد ثبت تعظيم الأئمة المجتهدين له كما تقدم عن الامام مالك والامام الشافعى فلا التفات إلى قول غيرهم فى حقه وحق أتباعه . ٥١ .

وفى تاريخ التشريع الاسلامى المقرر تدريسه فى كلية الشريعة
الازهرية عن الامام ما يلى :

إني أخذ بكتاب الله إذا وجدته ، وما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ ، والآثار الصحاح عنه ، التى فشت فى أيدي الثقات ، فإذا لم أجد فى كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بقول أصحابه من شئت ، وأدع قول من شئت ، ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم ، فإذا انتهى الامر إلى إبراهيم ، والشعبي ، والحسن ، وابن سيرين ، وسعيد بن المسيب — رعد رجالاً قد اجتهدوا — ، فلى أن اجتهد كما اجتهدوا . ٥١ .

والاجتهاد من معانيه القياس ، فان الاجتهاد يندرج فيه :

(أولاً) أخذ الحكم من النصوص .

(وعامياً) التماس الحكم للحوادث من القواعد العامة المستندة إلى الكتاب والسنة .

(ونائياً) القياس وهو تعديّة حكم في حادثة منصوصة إلى أخرى غير منصوصة ، والشبه التام بينهما قائم ، وعلة الحكم في الأولى موجودة في الثانية ، فتقاس هذه على تلك فيكون حكمها كحكمها .

وقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه رضي الله تعالى عنهم في الاجتهاد بكل معانيه تحقيقاً لاتساع الشريعة لكل حادثة تجدد وتقع ، فمن ذلك قوله لمعاذ حين بعثه إلى اليمن :

كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟

قال : أقضي بما في كتاب الله .

قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟

قال : فبسنة رسول الله .

قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟

قال : اجتهد رأيي ، لا آلو — أي لا أقصر —

قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على صدره

وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله . اهـ .

وفي كتاب عمر لابن موسى لما ولاء القضاء : (. . ثم الفهم الفهم
 فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم قايـس
 الأمور عند ذلك ، واعرف الامثال ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى
 الله وأشبهها بالحق) .

فالقايـس مأذون فيه ، ولم يشغرد أبو حنيفة به ، كلا ، بل قد شاركه
 فيه الأئمة المجتهدون .

سقت هذه الروايات تمهيداً لما سأنقله عن العلماء مقارناً بين ما قاله
 الامام الشعراي في الامام — ومعاذ الله أن يكون الشعراي من حساده
 وقد أكثر التناوله — من أنه لو عاش لترك كل قياس عند ظهور
 الاحاديث له ، وللقاريء النصف بعد هذا أن يختار . ونحن بأي حال
 نحترم البحث العلمي الصحيح ، ونعظم القول فيه كائناً ما كان ، ومن
 أي مصدر كان .

جاء في كتاب (حياة الإمام أبي حنيفة) للعلامة الكبير الاستاذ
 السيد عفيفي المصري محرر مجلة المحاماة الشرعية في مصر ، ما يلي :

« أبو حنيفة من أعيان الحفاظ »

زعم بعض حساد أبي حنيفة أنه قليل الاعتناء بالحديث ، وهذا
 ادعاء باطل ، فإن الامام كثير الحديث والاعتناء به ، ومملود من أعيان

الحفاظ من المحدثين ، ويتضح ذلك من مسانيد التي أشار إليها الامام
 الشعراني في هذا المقال ، وقد قدمنا أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ
 من أئمة التابعين وغيرهم ، وذكره الحافظ النافذ الذهبي في طبقات
 الحفاظ من المحدثين ، ولقد أصاب الذهبي ، إذ لولا كثرة اعتناء أبي
 حنيفة بالحديث ما تمها له استنباط مسائل الفقه ، فإنه أول من استنبطه
 من الأدلة ، وعدم ظهور حديثه في الخارج لا يدل على عدم اعتناؤه
 بالحديث كما زعم بعض خصومه ، ومن يخدمه ، وإنما قلت الرواية عنه
 — وإن كان متسع الحفظ — لاشتغاله عن الرواية باستنباطه للمسائل من
 الأدلة ، كما أن أجلاء الصحابة كآبي بكر وعمر وغيرهما يشتغلون بالعمل
 عن الرواية ، حتى قلت رواياتهم بالنسبة إلى كثرة اطلاعهم ، وكثرت
 رواية من دونهم بالنسبة إليهم ، ولهذا لم يرو الامام مالك والامام
 الشافعي إلا القليل بالنسبة إلى ما سمعاه ، وذلك لاشتغالهم
 باستخراج المسائل من الأدلة .

وقد عقد الحافظ ابن عبد البر — في كتاب العلم — باباً كبيراً في
 التحذير من الرواية بدون رواية ، وقال : الذي عليه جماعة فقهاء
 المسلمين وعلمائهم ذم الإكثار من الحديث دون تفقه ولا تدبر .
 وقال شبرمة : أقلل الرواية تفقه .

وروى الطحاوي عن أبي يوسف قال : قال أبو حنيفة : لا ينبغي
 للرجل أن يحدث من الحديث إلا بما حفظه من يوم سمعه إلى يوم
 يحدثه .

وقال إسرائيل بن يوسف : نعم الرجل النعمان - أي أبو حنيفة -
ما كان يحفظه لكل حديث فيه فقه ، وأشد فحصه عنه ، وأعلمه بما
فيه من الفقه !

وقال أبو يوسف : ما رأيت أحداً يتفسير الحديث ومواقع النكت
فيه من الفقه من أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف أيضاً : ما خالفت أبا حنيفة في شيء فتدبرته إلا
رأيت مذهبه الذي ذهب إليه أنجي في الآخرة ، وكنت ربما ملت إلى
الحديث ، وكان هو أبصر بالحديث الصحيح مني .

وقال أبو يوسف أيضاً : كنا تكلم أبا حنيفة في باب من أبواب العلم
فاذا قال بقول واتفق عليه أصحابه ، أو قال اتفقنا عليه ، درت على
مشايخ الكوفة ، هل أجد في تقوية قوله حديثاً أو أثراً ، فربما أحدث
الحديثين ، أو الثلاثة فأتيت بها ، فتمها ما يقبله ومنها ما يردده ويقول : ليس
هذا بصحيح ، أو ليس بمعروف — وهو موافق قوله — فأقول :
أنا عالم الكوفة .

وروى القاضي الصيمري عن عبد الله بن عمر — وهو غير
الصحابي وإن توافقا في الاسم — قال : كنا جلوساً عند الأعمش ،
فسئل عن مسائل فقال لأبي حنيفة : ما تقول فيها ؟ قال : كذا ، وكذا
فقال : من أين لك هذا ؟ قال : أنت حديثك عن أبي صالح عن أبي

هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ، يا وسرد عدة أحاديث
على هذا النمط ، فقال الأعمش : حسبك ، ما حدثتك به في مائة يوم
تحدثني به في ساعة واحدة ، وما علمت أنك تعمل بهذه الأحاديث ،
يا معشر الفقهاء ، أستم الأطباء ، ونحن الصيادلة ، وأنت يا أبا حنيفة ،
أخذت بكلام الطرفين .

فمن كل هذا يظهر أن الإمام أبا حنيفة ، من أعيان الحفاظ من
رجال الحديث ، وإن قلت الرواية عنه لاستغاله عن الرواية باستنباط
الأحكام من الأدلة كما قلنا آنفا . ١ هـ .

أقول : إن قوله لأبي يوسف : أنا عالم الكوفة ، ليس تفاخراً ، بل
هو تقرير للحقيقة ، في قلب تلميذه ، ليعتقده فينتفع به ، وقد قيل :
إن الفتي حسب اعتقاده نفع ، وكل من لم يعتقد لم ينتفع

على أنه لا خير في بيان الحقيقة ، عند الانقضاء ، وقد أخبرنا الله
تعالى في كتابه المجيد عن نبيه سيدنا يوسف - على نبينا وعليه الصلاة
والسلام - طلبه من الملك أن يجعله على خزان الأرض ، مبيناً له
أهليته لهذا العمل : (قال اجعلني على خزان الأرض إني حفيظ عليم)
وقد أجاب الملك طلبه .

والكوفة هي الكوفة ، كانت في ذلك الوقت من مراكز العلم

الكبرى ، وحاضرة الإسلام ، وجميع المحمدين والفقهاء والشعراء ،
فاظنك بأبي حنيفة إذا كان عالمها ؟

أقول بعد هذا : إن من قرأ الفقه ، بأدله يدرك أن اختلافات
الأئمة المجتهدين ، صور متجمعة لاختلافات من قبلهم من الصحابة
والتابعين . يعلم هذا من فقهاء زماننا من يعنون بهذا النوع من الدراسة
العلمية غير مقتصرين على الكتب ، التي تعنى بتقرير الأحكام فقط
مجردة من أدلتها ، فكل من الأئمة له سابقون ، هذا حذوهم واقتفى
على أثرهم ، وأبو حنيفة منهم فليكتب الغالون فهم لا يعلمون .

وكتب الفقه الاستدلالى لدى فقه الحنفية مسحونة بالأحاديث
والآثار ، قائماهم بقلة البضاعة فى الحديث ، يخالفه الواقع الذى قام
عليه مذهبهم المتن .

فصل ٤

ومع كون الإمام أبى حنيفة من أعيان حفاظ الحديث الشريف -
كما رأيت - فقد وضع قواعد مذهبه ، وفروعه على أساس المذاكرة
والمشورة مع أصحابه ، وكانوا عددا كثيرا ، وفيهم الحفاظ المتقنون
والأئمة الضخام ، فكان يناظرهم وينظرونه ويشاورهم ويشاورونه ،
حتى إذا بلغ الأمر حده الأعلى نضجا ، أذن بتدوينها ووضعها
فى المکتوبات .

قال الإمام الشعرائي في (الميزان) : روى الإمام أبو جعفر الشيرازي
 عن شقيق البلخي ، أنه كان يقول : كان الإمام أبو حنيفة من أروع
 الناس ، وأعلم الناس ، وأعبد الناس ، وأكذبهم احتياطاً في الدين ،
 وأبعدهم عن القول بالرأي في دين الله عز وجل ، وكان لا يضع مسألة
 في العلم حتى يجتمع أصحابه عليها ، ويصدق عليها مجلساً ، فإن اتفق
 أصحابه كلهم على موافقتها للشرعية ، قال لأبي يوسف أو غيره : ضعها
 في الباب الفلاني . ١٥ .

وفي كتاب (حياة الإمام أبي حنيفة) للسيد عفيفي المار الذكر
 مايلي :

في مسند الخوارزمي أن الإمام أبا حنيفة اجتمع معه ألف من
 أصحابه ، أخذوا عنه ، وعاونوه في وضع مسائل المذهب وفي إعداد
 الجواب عنها ، وأجل هؤلاء الأصحاب وأفضلهم أربعون ، قد بلغوا
 حد الاجتهاد ، فقرهم وأدناهم ، وقال لهم : إني أجت هذا الفقه ،
 وأسرجته لكم فأعينوني ، فكان إذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم
 وحاورهم ، وسألهم فيسمع ما عندهم من الأخبار والآثار ويقول ، اعندكم
 وينظرهم شهراً أو أكثر حتى يستقر آخر الأقوال فيثبت
 أبو يوسف . ١٥ .

وأبو يوسف هذا أجل أصحابه وكان طلبة الحديث ، يحفظ
 خمسين حديثاً في السماع الواحد ، ثم يقوم فيبليها على الناس ،

وقد عده أهل الحديث محدثاً ، وأتوا عليه . قال ابن معين فيه : إنه صاحب حديث وصاحب سنة . وأتقوا ابن معين وابن حنبل وعلى ابن الحسين على توثيقه . فلو كان في تفرقات إمامه ما يخالف الحديث ، موافقة عليه . ولا أثبت في السموات المكتوبات ، وفي أصحاب الإمام كبير غيره من المحدثين .

وحديث من رجل قال فيه الإمام مالك : لو أنظرني أبو حنيفة في أن نصل هذه الأسطوانة ذهب أو فضة لقام بحجته .

وقال الإمام الشافعي عنه : الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه .

وكان الإمام أحمد بن حنبل يذكروه ويترحم عليه ، وكثير غيرهم أتوا عليه ، بل لقد ألفت فيه كتب جليلة ، في مناقبه والدفع عنه ، من أساطين أهل العلم كابن حجر المكي ، والشمراني في الميزان ، وشيخنا الكوثري في (تأييد الخطيب البغدادي) ألفه رداً لطاعن هذا في الإمام ، والسيد عيني ، والشيخ محمد أبي زهرة المصري المعاصر ، ألف كتاباً ضخماً في الإمام ، وغيرهم ، وإنما يعرف الفضل من الناس ذوو . . .

(فصل)

فد يظفر بعض الناس ببعض الأحاديث الفردية ، التي تخالف بعض

ماذهب إليه أبو حنيفة ، فيظن فيه ويدعو إلى ترك مذهبه ، وطرح
أقواله ، وإن تأدب معه احتج بقوله : (إذا سمع الحديث فهو مذهبي) .

وقد بينا فيما سبق من هذه الكتابة وجهة النظر فيه فلا نبيدها ،
ونزيد هنا تأكيداً ووضوحاً ، أن الأمر في ذاته يستدعي نظر الإمام
رحمه الله تعالى أن وحى الله المنزل على رسول الله الكريم صلى الله عليه وسلم
لا يتناقض ، والاصول الفقهية المجمع عليها لا شك في ثبوتها ، فيستحيل
أن يرد عنه - عليه وآله الصلاة والسلام - ما ينقضها ، ويحمل الوارد
من مثل هذا على أن الراوي أخطأ في الرواية ولم يحسنها ، ومعاذ الله
أن يرد الإمام على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من أحاديثه
اعتباطاً وعتاداً ، فإن هذا لا يكون من مسلم فضلاً عن إمام مجتهد .

نقل السيد عفيفي في (حياة الإمام أبي حنيفة) عن ابن عبد البر في
كتاب السكتي : أن مذهب الإمام أبي حنيفة في أخبار الأحاد أنه لا يقبل
منها ما خالف الاصول المجمع عليها ، فانكر أصحاب الحديث ذلك ،
وأفرطوا في ذمه . اهـ . وقال ابن عبد البر أيضاً في كتاب (العلم) :

ليس أحد من علماء الأمة يثبت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم
ثم يرده دون ادعاء نسخ ذلك بأثر مثله ، أو بإجماع ، أو بعمل يجب
الانقياد إليه ، أو ظن في سند . . . ولو فعل ذلك أحد سقطت
عدالته فضلاً عن أن يتخذ إماماً ولزمه إثم الفسق ، ولقد عافاهم الله من
ذلك . اهـ .

وأن وقع من الإمام ترك العمل ببعض الأحاديث فقد يكون من عدم الإطلاع عليها ، ولذا قال : (إذا صح الحديث فهو مذهبي) . ولا ينسحب ذلك من غير المرء ولا يذهب بنفسه ، ألا ترى أن عمر لما قال لا إله إلا الله صلى الله تعالى عليها في قتال ما معى الزكاة : كيف تقاتلهم وهم يشهدون أن لا إله إلا الله ، وقد فعل عليه الصلاة والسلام : (أمرت أن تقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله تعالى) .

فقال أبو بكر : ألم يقل إلا بحقها ! وإن الزكاة من حقها ، والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه .

حصل هذا بينها ، وكلاهما لم يعلم بالحديث الشريف الآخر الذي رواه ابن عمر ، وفيه التصريح بالقتال على ترك الصلاة ، ومنع الزكاة .

وقد رواه البخاري ومسلم ، عنه رضى الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله تعالى)

وقد يترك أبو حنيفة العمل بخبر الواحد مخالفة لإفادة الكتاب
العموم قطعاً ، أو لمخالفة ظاهر الكتاب ، وذلك ليبيد اليقين فلا يقوى
خبر الواحد ، وهو ظني الثبوت ، على التخصيص أو النسخ لما هو
يقيني ، والتخصيص نسخ من وجه .

وقد يترك لمخالفة مشهور السنة الذي هو ملحق بالكتاب ، حتى
إنه تجوز الزيادة به عليه ، فهو أقوى من خبر الواحد ، فلا يترك لما
هو أضعف منه .

وهو يترك الأخذ به إذا حمل راويه بخلافه ، لأنه لم يترك العمل به
إلا لما ثبت عنده من نسخه أو معارضته أو تخصيصه أو غير ذلك .

وقد يترك الأخذ به لأنه مما تعم به البلوى ، أي إن كل إنسان يحتاج
إلى معرفته للحاجة إليه ، فإذا انفرد به واحد ، مع أن العادة مطردة
بنقل ما تعم به البلوى نقلاً مستفيضاً شائماً عنه - عليه وآله الصلاة
والسلام - لأن هذا النوع لا يلقى إلى آحاد فقط بل إلى عدد كثير ،
إذا كان خبر الواحد مما تعم به البلوى ، ولم يروه عدد كثير لم يأخذ
به الإمام ، وإذا كحديث الجهر بالبسمة في الصلاة فإنه شاذ لاشتهار
الحادثة ، إذ لو كان الحديث صحيحاً لرواه عنه كثير .

وفلا لا يعمل به لأنه في الحدود والكفارات ، والشبهة فيها دائرة
وافراد الراوي فيه موضع اشتباه . وقد يترك لمخالفة القياس الواضح
المبين ، أو القياس المعتضد بحديث آخر .

وقد تركه عندئذ حديثاً آخر تمت عليه يوم القياس بقرينة .

وقد تركه لأخص السلف فهو أخص .

وقد تركه ترك السلف أصلاً . وهذا حديثهم يوم زادوا على
سور التوبة . وهو من السنة . وأما ما ذكرنا في الأصول
عرض الفكرة على لا الدخول في التفسير التي محلها كتب الأصول .
ولعلنا نرى أنه . وهذا الله تعالى . لم ترك الأخذ ببعض الأحاديث
الوحدان لإلزامه الاعتبارات العلمية . وهي في نظره صحيح . سوغت له
هذا الترك . وما لم يكن شيء من هذا . فإن القياس عنده . وراه خير
الواحد . وما قدم عليه . ألا ترى أنه ترك القياس وأخذ بالحديث في
انتقاض الوضوء . الفقه في صلاة ذات ركوع وسجود . ولا كصلاة
أجزاء وسجود الفلوة . وقال بظهور الخلف بذلك . وبالفرك في
التي . وبخلاف الأرض . وشرح كل صفة . وشرح ما في البئر إذا
نجست . ويد بظهور الدلو والرشاء . والكثرة . ويد المستى . وبانفصال
آخر دلو عن البئر . وبظهور طوبى الفرج . وبظهور البيضة إذا لم
يكن عليها طير . وقال بخوار خير الضم في البيع على خلاف القياس .
ولما انفصل فيه على مورد الحديث في أن مدته لا تزيد على ثلاثة أيام .
ولو ذهبنا لم ذكر ما تركه من الأقبي . بالأحاديث نصيب . لعل . المقام .
وفيها ذكرنا كفاية لمن الإنصاف منه على حال .

(فصل)

ولتختتم هذه المجلة بكلمة قيمة أوردتها العلامة ، الأمين ، الفقيه ،
الأصولي ، النظار ، السيد الشيخ محمد أمين عابدين المشهور في حاشيته
(نسبات الأسحار ، على شرح إفاضة الأنوار ، على متن أصول المنار)
في علم الأصول . قال رحمه الله تعالى :

قال الحافظ ابن حجر الشافعي في (الخوائد الحسان في ترجمة أبي
حنيفة النعمان) قال ابن حزم : الحنفية يجمعون على أن مذهب أبي حنيفة
أن ضعيف الحديث عنده أولى من الرأي فتأمل هذا الاعتناء بالأحاديث
وعظيم جلالتها وموقعها عنده ، ومن ثم قدم العمل بالأحاديث المرسلة
على العمل بالرأي بفاً وجب الموضوع من القهقهة مع أنها ليست بمحدث في
القياس للخبر المرسـل فيها ، لم يقل بذلك في صلاة الجنازة وسجود
التلاوة ، انتصاراً مع النص ، فإنه إنما ورد في صلاة ذات ركوع
وسجود .

وقد قال المحققون : لا يستقيم العمل بالحديث ، بدون استعمال
الرأي فيه ، إذ هو المدرك لمعانيه التي هي مناط الأحكام ، ومن ثم لما لم
يكن لبعض المحدثين تأمل لمترك التحريم في الرضاع قال : بأن
المرتضعين بلبن شاة تثبت بينهما المحرمية . ولا العمل بالرأي المحض ، ومن
ثم لم يفطر الصائم بنحو الأكل ناسياً ، وأفطر بالاستقاة مع أن القياس

في الأصول النظر بوجود ما يضاد الصوم ، وفي الثاني عدمه لأن الصوم
فيه يلزم مدح من حول ما خرج . اه كلامه رحمه الله تعالى .

فقد طفت براحة هذا الامام الجليل الأعظم ، واجتهد الأئمة ، مما
تسبب إليه من ثم يعرف علو مقامه ، ولم يلتزم ما وجب من احترامه ،
ولقد أحسن أيم العتاهية حيث قال :

ومن ذا الذي يسجد من الناس سائلاً

ولناس قال بالظنوف وقيل

انتهى كلام العلامة ابن عابدين .

وبعد : فالذي أرجوه من المسلمين ، أن يلزموا الحق ، بإتباع
المذاهب الفقهية ، التي كتب الله لها البقاء ، فذلك خير لهم من أن يميلوا
إلى أدعياء الاجتهاد ، الذين لم يكتملوا عقولاً ولا علوماً ، ونسأل الله
لنا ولهم الفلاح والرشاد ، وبهم نخوتنا في الدين ، وزملاؤنا في اليقين ،
اللهم اهدنا واحدهم إلى الحق كلنا أجمعين ، آمين .

ويبقى أن يعلم أن تقليد إمام عتبه بخصوصه في الأعمال الفرعية
واجب على القاصر عن مرتبة الاجتهاد النطق ، وهذا هو مذهب
الأصوليين ، وجهور الفقهاء والمحدثين . كما في شرح الحاجب دوى
لجوهرية التوحيد ، ودليلهم قوله تعالى : (واسألوا أهل الذكر إن كنتم

الأتاعون) : فقد أوجب السؤال على الناصر ، والأخذ بقول العالم
المسئول ، وذا تقليد له ، من حيث وجوب أخذه بقوله ، والحمد لله
رب العالمين .

٣١ من شهر ربيع الأول ١٣٨٨

وقع الفراغ من تسويد هذه العجالة ضحوة يوم الخميس الثالث من
شهر ربيع الأول الأنور سنة ١٣٨٨ الموافقة لليوم الثلاثين من شهر
مارس سنة ١٩٦٨ .

الفقيه إلى الله تعالى

محمد الخاهد

مدرس جامع السلطان وخطيبه في مدينة حماة

ومدرس الديانة في ثانوية ابن رشد فيها

موافق

محمد علي المراء

خطيب جامع الاحدب ومدرس في ثانويات حماة

موافق

عبد الحميد طهراز

مدرس التريّة الدينية في مدارس حماة

يطلب من مكتبة دار الانصار

اسم الكتاب

اسم المؤلف

الحجاب

أبو الاعلى اللودودى

* * *

النصرانية والإسلام

المستشار محمد عزت الطهطاوى

علمية الاسلام ودوامه إلى قيام الساعة

* * *

الاخت للسدة

أساس المجتمع الفاضل

محمود محمد الجوهري

* * *

دقائق التفسير الجامع لتفسير

جمع وتقديم وتحقيق

الإمام بن تيمية

د . محمد السيد الجليند

* * *

الغزو الفكرى والتيارات المعادية

للاملام

د . عبد الستار فتح الله سعيد

أزمة الفراغ عند الشباب المعاصر

الداء والدواء

د . عبد العظيم المطعني

* * *

للمزامرة على الإسلام مستمرة

جابر رزق

* * *

الإسلام والداعية

حسن الهضيبي

* * *

جمع وتقديم

أحمد سعيد أحمد

رقم الإيداع ٧٨ / ١٩٨٢

مطبعة النخبة

٤٤ شارع المواري بالمسيرة - القاهرة

تليفون ٨٤١٤٢١

هذا الكتاب

من فضل الله على الإنسان أن منحه نعمة العقل وهذا الفضل منحه الله للمتأخري هذه الأمة زمننا كما منحه لمقدميها فكانوا بفضل الله اتقياء القلوب أصفياء النفوس

عارفين بكتاب الله لأنه الأصل الأول في التشريع
وعارفين بسنة رسول الله لأنها تتعلق بالأحكام التشريعية
وعارفين بمواقع الاجماع لكي لا يخرجوا عنه أو يتعدوا حدوده
لذلك لا غرابة في اجتهادهم وهم إلى زمن النبوة أقرب وإلى معرفة
أساليب اللغة العربية أحق .

ولكن الغرابة حقا أن تطغى على الإنسان فلسفة العقل البشرى فيستنبط
أحكاما مشوهة قد تكون دليلا على عدم الامام بأصول الكتاب
والسنة والأساليب العربية .

ولو عرف هؤلاء المغرورون شروط الاجتهاد في دين الله وكيفية
الوصول إليه لأراحوا أنفسهم ولزموا اتباع المذاهب بل دعوا إلى
اتباعها حفاظا على الدين .

أسعد سيد أحمد